



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

### مناقشة رسالة الماجستير

#### العنوان

الرقابة القانونية على الشركة ذات المسؤولية المحدودة في ظل قانون الشركات الاتحادي الإماراتي رقم 2 لسنة 2015

#### للطالبة

فاطمة أحمد عمر العكبري

#### المشرف

د. عماد الدحيات، قسم القانون الخاص  
كلية القانون

#### المكان والزمان

02:00 ظهراً

الخميس، 19 أبريل 2018

قاعة المحكمة التعليمية C2، مبنى كلية القانون (طالبات)

#### الملخص:

تحظى الشركة ذات المسؤولية المحدودة بأهمية خاصة نظراً لانتشارها الواسع في الدولة ودورها في الاقتصاد الوطني، وعليه فإن هذه الدراسة تتناول موضوع الرقابة القانونية التي وضعها المشرع الإماراتي على الشركة ذات المسؤولية المحدودة في مختلف المراحل من حياة الشركة بهدف الوقوف على مدى فعالية هذه الرقابة وكفايتها، خاصة في ظل عدم وجود حد أدنى لرأس المال إضافة إلى إمكانية وجود شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة، كما تتناول الدراسة آلية تقدير الحصص العينية ومدى سلامتها لحماية الضمان العام لدائني الشركة. ثم ستتطرق الدراسة إلى دور مدقق الحسابات ورقابة الهيئة العامة فيها وماهية الحلول التي ينبغي تكريسها لتحقيق الرقابة الأنجع. ولقد أخذ التشريع الإماراتي بفكرة شركة الشخص الواحد في الشركة ذات المسؤولية المحدودة مما يستدعي إيجاد رقابة متميزة على تأسيس وإدارة وتصفية هذه الشركة. فعلى الرغم من المزايا التي تحققها الشركة ذات المسؤولية المحدودة للشركاء فيها إلا أنها لا زالت تثير العديد من التساؤلات والمخاوف بشأن مدى كفاية الضمانات التي أوجدها المشرع في قانون الشركات لحماية دائني هذه الشركة و المتعاملين معها خاصة وأن الضمان العام لمثل هؤلاء يقتصر على أموال الشركة و موجوداتها دون أن يمتد إلى أموال الشركاء الخاصة. وبناء عليه، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على الرقابة القانونية على هذه الشركات سواء فيما يتعلق بإجراءات التأسيس و الإدارة أو ما يتعلق بصحة تقدير المقدمات العينية المقدمة من الشركاء ومدى كفاية أموال الشركة و موجوداتها للوفاء بالتزاماتها. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد أبرز نقاط الضعف والقوة في هذا الصدد وبيان ما الذي يجب أن يكون عليه القانون لتعزيز الرقابة القانونية على الشركة ذات المسؤولية المحدودة ومنع اتخاذها ستاراً للتلاعب بحقوق الغير أو وسيلة للنصب والاحتيال عن طريق إقحام الشركة في صفقات وتعاقبات تفوق بكثير أموالها وقدراتها. ولعل السؤال الرئيسي الذي ستركز عليه الدراسة يتمحور حول مدى كفاية النصوص الواردة في قانون الشركات الإماراتي لتحقيق رقابة فاعلة على هذا النوع من الشركات سواء كانت متعددة الشركاء أم مكونة من شريك وحيد.

كلمات البحث الرئيسية: الرقابة القانونية، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة الشخص الواحد.